مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 14 العدد: 01 السنة 2022 ص 549 - 565

تاريخ الإرسال: 2021/10/14 تاريخ القبول: 2022/02/02
تاريخ النشر: 2022/03/17

تأويل النص المقدس بين انفتاح الدلالات وتحديدها في النظريات الغربية والتراث الإسلامي

Interpreting the Holy Scripture in the Light of Semantic Openness and Limitation in the Foreign Theories and Islamic Heritage

د. أبوبكر بوقرين
جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، ak.bougrine@lagh-univ.dz

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى مناقشة ظاهرتي الانفتاح والتحديد الدلالي، من خلال ما تعرض له النص القرآني من إثراء تأويلي في تاريخ البشرية، ذلك أن مصدره الإلهي حتم على البشر ضرورة التعامل معه في محاولة للفهم والتفسير والتأويل، في مقابل الكتب السماوية السابقة التي كلفهم الله بحفظها، فكانت محل تداول تأويلي، وصل بهم إلى حد تحريفها وتعدد نصوصها تعددا متناقضا، ما جعل مفهوم التأويل الذي نشأ على هذه الخلفيات العقائدية، يأخذ منحى متضادا بين الانفتاح اللامشروط والانغلاق اللامشروط.

ولا تزال المدرسة التفسيرية تقدم الجديد في كل زمان، وتنحصر بين مفهومين رئيسين: التفسير والتأويل، فمنهم من سوّى بينهما ومنهم من فرّق، وكان المفهوم الأساسي الذي تتم به التسوية أو التفريق هو ما يتعلق بفكرة الانفتاح الدلالي أو التحديد.

إشكال آخر يطرح نفسه أمام بيان فكرة الانفتاح والتحديد، يتعلق بالأقسام التأويلية في القرآن الكريم، فليس كل القرآن يسمح بالانفتاح أو يمنعه، ولكن توجد أقسام تأويلية ناقشها العلماء في ظل فكرة المحكم والمتشابه.

ليصلوا إلى وضع ضوابط وشروط للتأويل، تضمن سلامة الفهم والتفسير، وتسمح بالتأويل في أقسامه، وتمنعه فيما لا يقبل التأويل من القرآن العظيم.

الكلمات المفتاحية: تفسير، تأويل، انفتاح، تحديد، نظريات غربية، تراث إسلامي.

ABSTRACT :

The holy text is the most enriched text throughout history. The fact that it has Devine origins stressed the need to clearly understand, interpret, and explain.

Moreover, the idea of openness and limitation was issued by some Koran interpretative sections. These sections are: metalanguage and theology; foundation of religion and monotheism; branches of provisions and interpreting possibilities; divination from the day of resurrection until time of displaying its verses. Actually, allowing or preventing an interpretative section in Koran is not the case all the time.

Finally, the scientists attempted to study some interpretative sections in the light of the accurate and the similar. After many researches, they identified the basic conditions and controls of interpretation that would grant a clear understanding of Koran, and prevent it in the non-interpretative sections.

Keywords:

interpretation, alteration openness, limitation, foreign theories, Islamic heritage.

أبوبكر بوقرين: AK.BOUGRINE@LAGH-UNIV.DZ

1.مقدمة:

النص بمفهومه الواسع الذي يتجاوز مفهوم الخطاب يفتح أبواب التأويل من خلال الكشف عن علاقات النصوص بعضها ببعض، كعلاقة كتاب الله المسطور بكتاب الله المنظور، وعلاقة النص بالتأويل، وعلاقة التأويل بالسياق الخارجي.

وفي إطار هذه العلاقات كان للعرب الأوائل جهد مشكور في الكشف عنها، خاصة عند التراثيين الذين اهتمّوا بقراءة القرآن الكريم وتفسيره وتأويله، من أمثال الإمام الطبري والغزالي والشّاطبي والجرجاني والزّمخشري وابن عربي وغيرهم.

فكان هذا الكتاب الرباني المقدّس الذي نزل بلغة منفتحة على كل لغات العالم، يجعل من الترجمات إلى اللغات الأخرى فهما للقرآن الكريم، وإثراءً للعملية التأويلية، زادت من اتساع مساحات الفهم للنص المقدس في كل زمان ومكان.

وهذه العمليات التأويلية في إطار العلاقات المتعددة، أنشأت لنا ظاهرة تأويلية ارتبطت بالنص المقدس، فشكلت نصوصا متعددة في الكتب المقدسة السابقة (التوراة والإنجيل)، وهو ما يعتبر تحريفا للنص المقدس بسبب التدخل السافر والمبالغة التأويلية إلى حدّ ما عبر عنه القرآن العظيم بقوله: ((يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظا مما ذكروا به)) (المائدة: 13)، أظهرت لنا في المقابل مدارس في التفسير، ومحاولة تجديد النظر في القرآن الكريم، وثروة تأويلية هائلة، أمام معجزة الحفظ التي حظي بها القرآن الكريم. ((إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)) (الحجر: 09).

وعليه فإن الإشكال الذي نضعه بين يدي هذا المقال يتعلق بالسؤال التالي: إلى أي مدى يسمح النص المقدس –القرآن الكريم تحديدا باعتباره محفوظا– بانفتاح الدلالات ويسمح بتأويلها؟ أو يتطلب تحديدها ويمنع تأويلها؟

وللإجابة عن هذا الإشكال نقدم بين يدي القارئ الكريم، هذه المقالة الموسومة بـ: تأويل النص المقدس بين انفتاح الدلالات وتحديدها في النظريات الغربية والتراث الإسلامي، وفق العناصر التالية:

- التأويل في النظريات الغربية.
- القراءة التراثية بين مفهومي التفسير والتأويل.
- أنموذج تطبيقي في تأويل النص ضمن ثنائية المحكم والمتشابه.

لنخلص في الأخير إلى فرضية تحتم علينا إعمال شروط التأويل وضوابطه في فهم النص فهما صحيحا متوازنا، لا يهدر قيمة النص ولا يلغي ضرورة التأويل.

2. التأويل في النظريات الغربية:

إن مفهوم التأويل في النظريات الغربية القديمة خلف لنا توجهين متضادين في عملية التأويل، يعرضهما أمبرتو إيكو أثناء قراءته لتاريخية التأويل في النقد الأدبي بقوله: «.. فتأويل نص ما، حسب التصور الأول، يعني الكشف عن الدلالة التي أرادها المؤلف، أو على الأقل الكشف عن طابعها الموضوعي، وهو ما يعني إجلاء جوهرها المستقل عن فعل التأويل، أما التصور الثاني فيرى على العكس من ذلك، أن النصوص تحتمل كل تأويل.»[1] فالتوجه الأول يبحث عن قصدية المؤلف ويحاول الوقوف عندها بموضوعية، بينما يفتح التوجه الثاني الباب أمام حرية المتلقي في الفهم.

وعليه فقد يصبح المؤول هو الكاتب الحقيقي، وربما يتحول الكاتب إلى قارئ للتأويلات التي كتبت عنه وسيجزم أنه لم يقصد ما قيل عنه، هنا تتفرع الطاقة التأويلية وتذهب بنا كل مذهب حتى لا نكاد نمسك بشيء، ونحن نقف في مفترق طرق محير بين قصدية القارئ وقصدية الكاتب، أيّ الطريقين نسلك؟ بل أكثر من

ذلك: كيف يكون التأويل إذا كان الكاتب يقصد إنتاج قارئ نموذجي والقارئ يتصور كاتبا نموذجيا يفترضه وفق استراتيجية النص؟

يتحدث أمبرتو إيكو عن هذه القصدية بين القارئ والمؤلف في مقال آخر بعنوان: (التأويل المضاعف للنصوص) فيذكر أن النص جهاز يراد منه إنتاج قارئ نموذجي، إن هذا القارئ ليس هو ذلك الذي يقوم بتخمينات نقول عنها إنها وحدها التخمينات الصحيحة، فقد يكون بإمكان نص ما أن يتصور قارئا نموذجيا قادرا على الإتيان بتخمينات لا نهائية.[2]

وهذه اللانهائية التي يؤكد فيها بورس على إمكانية الحديث عن متاهة تأويلية لا متناهية،[3] تعززت أكثر بالتفكيكية عند جاك دريدا في أبحاثه، وأهمها مؤلفه المشهور (الكتابة والاختلاف) الذي شرح فيه تصوره الجديد للمعالجة التفكيكية للنصوص، فالدلالة في النصوص الفلسفية والأدبية على السواء تتميز بوضعية خاصة هي التشتت **dissémination**، ولذلك فعملية تجميع المعنى، التي هي من مهمة القارئ، تخضع لطابع الاختلاف **différence** الذي يميز القراء عن بعضهم البعض كما يميزهم جميعا عن الكاتب.[4]

وفي مقابل التفاعل بين قصدية التأويل وقصدية التأليف، فإن هناك تفاعلا آخر يجعل التأويل أكثر ديناميكية، وهو أن يتفاعل التأويل مع العالم الخارجي، يقول أمبرتو ايكو: «إن هذا الموقف من النصوص يعكس موقفا مشابها من العالم الخارجي، فالتأويل هو تفاعل مع نص العالم، أو تفاعل مع عالم النص، عبر إنتاج نصوص أخرى، فشرح الطريقة التي يشتغل من خلالها النظام الشمسي، استنادا إلى قوانين نيوتن، يعد شكلا من أشكال التأويل، تماما كما هو الإدلاء بسلسلة من المقترحات الخاصة بمدلول نص ما.»[5]

أما ميخائيل ريفاتير فقد عولجت الدلالة في نظره زمنا طويلا كظاهرة منغلقة داخل النص، لكنه لا ينفي القصدية بشكل تام، فهو يقول في نفس الوقت بفكرة النص كمنطلق، وإلى جانب ذلك كله يتحدث عن دور القارئ، وأثر التطور التاريخي وتغير السنن في عملية القراءة.[6]

ويختلف إيزر عن ريفاتير وعن إيكو بحكم أنهما ظلاّ مشدودين معا إلى فكرة أن النص هو المنطلق، أو هو مقياس الصواب والخطأ في التأويل، هناك عملية ضبط ما، في نظرهما يحدثها النص لكن هذه العملية غير مفصولة عند إيزر عن عملية التفاعل بين النص والقارئ.[7]

على خلاف رولان بارت الذي يرى في النص قابلية لا نهائية للمعاني معلنا (موت المؤلف)، بينما يقترح إيزر بديلا للنص، وللقارئ في نقطة التفاعل الحاصل بينهما، وإذا كانت هناك عملية ما للضبط يقوم بها النص فهي لا تشتغل إلا أثناء فعل القراءة.[8]

أما نظرية التلقي فقد فتحت في الواقع أفقا جديدا في مجال التأويل ضمن النقد الأدبي، بحيث لم تعد غاية دراسة الأدب هي المعرفة فحسب، بل معرفة طرائق المعرفة وإمكانياتها وممكناتها، وهذا ينذر بزيادة التباعد بين القراء العاديين والقراء الإبستيمولوجيين.[9]

من هنا كان للتأويل أثر بالغ على النصوص الدينية، يشير إلى ذلك بول ريكور بقوله:« .. ولقد كان لهذا المفهوم ذي الطابع النفسي عن التأويل أثره الكبير في اللاهوت المسيحي، وقد غذى لاهوتيات [واقعة الكلمة].. هذه الواقعة الكلامية هي الرسالة المبلغة .. التي هي بشارة الرسل..»[10]

وعن الترف التأويلي للنص الديني يقول أمبرتو إيكو: « بمجرد أن يتحول نص ما إلى نص مقدس، داخل ثقافة ما، فإنه سيصبح مرتعا لسلسلة من القراءات

المتشككة، محدثا بذلك حالة ترف تأويلي... ومع ذلك، فإن هذا لا يمكن أن يحدث مع النصوص المقدسة بالمعنى الحقيقي للكلمة فلا يمكن أن يسمح بتجاوز من هذا النوع، وعادة ما تكون هناك سلطة وتقليد ديني يدعيان امتلاك مفاتيح التأويل..»[11].

وفي هذا إشارة إلى وجود سلطة على النص الديني، أو ما يمكن الحديث عنه في الثقافة العربية بوجود شروط وضوابط للتأويل، حتى لا تكون عملية التأويل مستباحة لكل قارئ، تسمح له بقول ما يشاء في النص المقدس.

وإذا كان إيكو قد تحدث عن النص المقدس بالمعنى الحقيقي، أي المقدس الذي مصدره إلهي، وأمام الحقيقة التاريخية التي تثبت تحريف الكتب السماوية السابقة، وتعددها في صور مختلفة، فإنه لم يبق أمامنا اليوم من نص مقدس حقيقي –أبهر العالم بمعجزة الحفظ كل هذه الفترة من الزمن– غير القرآن الكريم.

كما أنه يمكننا الحديث عن تعدد النصوص المقدسة عند الغرب، بين يدي الحقيقة التاريخية التي تثبت تحريفه، بخلاف الحالة التراثية الإسلامية التي حُفظ فيها النص المقدس، بينما تعددت المدارس التفسيرية، وكثر النشاط التأويلي.

3. القراءة التراثية بين مفهومي التفسير والتأويل:

أخذ دور القراءة التراثية شدا وجذبا بين مصطلحي التفسير والتأويل، باعتبارهما منهجين في الكشف عن الدلالة في الخطاب القرآني، فما دلالتهما؟ وهل هناك فرق بينهما؟

جاء في لسان العرب لابن منظور: «الفَسْرُ: البيان، فَسَرَ الشيءَ يفسرُه بالكسر، ويفسُرُه بالضم، فسرًا، وفسّره: أبانه، والتفسير مثله.. والفَسْرُ: كشف المغطى، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل، والتأويل: رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر.»[12] وعلى هذا، فإن التفسير كشف عن المعنى، والتأويل ترجيح لأقرب المعاني.

ويذكر صاحب (روح المعاني) أن التفسير تفعيل من الفسر، وهو لغة: البيان والكشف، واصطلاحا: هو علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك كمعرفة النسخ، وسبب النزول، وقصة توضح ما أبهم في القرآن، ونحو ذلك، أما التأويل فمأخوذ من الأول وهو الرجوع [13].

ثم أورد اختلاف المفسرين في الفرق بينهما فقال«.. واختلف في الفرق بين التفسير والتأويل، فقال أبو عبيدة: هما بمعنى، وقال الراغب: التفسير أعم وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها في الكتب الإلهية وغيرها، والتأويل في المعاني والجمل في الكتب الإلهية خاصة.[14] وهذه الأقوال التي عرضها الألوسي تذهب إلى مسار واحد يتعلق بعمومية التأويل على التفسير، وأن التأويل يتعلق بمساحة أوسع في المعنى من التفسير، ولعل عدد التفسيرات يمكن أن يمثل لنا ظاهرة تأويلية في التراث الإسلامي.

هذا، ويمكن اعتبار التأويل من المشترك الذي يأخذ جملة من المعاني حسب ما استعمل له، فقد يستعمل فيما يوافق التفسير، وقد يستعمل في أكثر من ذلك.

4. التأويل بين المحكم والمتشابه:

وعلى ذلك فإنه يحكم على التأويل بحسب كيفية استعماله، ومدى انضباطه بشروط التأويل، ومادام التأويل أمرا مطلوبا للكشف عن أسرار القرآن، وتفهم معانيه، فهل كل القرآن يتطلبه؟ أم أن بعض آي القرآن دوائرها مغلقة عن التأويل استأثر الله بعلمها، فلا يشاركه في تأويلها أحد من البشر؟

هذه القضية ناقشها العلماء كثيرا وتعددت رؤاهم حولها في ظلال آية قرآنية كريمة من سورة آل عمران يقول الله تعالى فيها: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا

تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) [آل عمران : 7] فالمتشابهات حسب الآية يتبعها الزائغون لغرضين إما للفتنة أو التأويل، والفتنة قد تكون بمعنى اختبار المؤمنين لتشكيكهم في الوحي، أما التأويل فقد يكون هنا بمعنى تحريف المعنى عن دلالته المقصودة التي لا يعلمها إلا الله. والراسخون في العلم على اعتبار الوصل.

فما هي الآيات المحكمات وما المتشابهات؟ وهل يعلم تأويل المتشابهات الراسخون في العلم؟ وما المقصود بالتأويل الذي لا يعلمه إلا الله؟

جاء في لسان العرب: «.. وأما قول الله عز وجل: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ) [الأعراف: 53] قال أبو إسحاق: معناه هل ينظرون إلا ما يؤول إليه أمرهم من البعث، قال: وهذا التأويل هو قوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) أي لا يعلم متى يكون أمر البعث وما يؤول إليه الأمر عند قيام الساعة إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به أي آمنا بالبعث.. وقال غيره: أعلم الله جل ذكره أن في الكتاب الذي أنزله آيات محكمات هن أم الكتاب لا تشابُهَ فيه فهو مفهوم معلوم، وأنزل آيات أُخَرَ متشابهات تكلم العلماء فيها مجتهدين، وهم يعلمون أن اليقين الذي هو الصواب لا يعلمه إلا الله، وذلك مثل المشكلات التي اختلف المتأولون في تأويلها وتكلم فيها من تكلم على ما أداه الاجتهاد إليه.»[15]

فالتأويل على قول أبي إسحاق –الذي فسر القرآن بالقرآن– هو يوم البعث الذي لا يعلمه إلا الله، أما الراسخون في العلم فإنهم يقولون: آمنا به. لكن قولهم مقيد بقول آخر وهو: (كل من عند ربنا). فما الكل؟ قد يكون هو المحكم والمتشابه على القول الثاني، أي ما يعلم وما لا يعلم، أو يكون الخبر والمخبر عنه، أي القرآن ويوم البعث، كل من عند ربنا.

وعليه فإنه بين ما يعلم وما لا يعلم درجات يبينها قول ابن عباس رضي الله عنهما: «التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب بكلامها، ووجه لا يعذر أحد بجهالته، ووجه يعلمه العلماء، ووجه لا يعلمه إلا الله تعالى» وبناء عليه فقد تكلم العلماء في الأقسام التأويلية في القرآن الكريم فقالوا:

– الأول: هو حقائق اللغة وموضوع الكلام.

– والثاني: هو التوحيد وأصول الشرائع.

– والثالث: فروع الأحكام وتأويل المحتملات.

– والرابع: الغيوب من وقت قيام الساعة ووقت ظهور آياتها.

وما لا يعذر أحد بجهله فهو فرض عين.. وما يختص به العلماء، فهو فرض كفاية.[16]

ومن هذا التقسيم الذي بني على أساس الموضوع القرآني يتبين لنا أننا أمام عنصرين فقط يقبلان التفاعل مع عملية التأويل وهما الأول والثالث: حقائق اللغة وموضوع الكلام، وفروع الأحكام وتأويل المحتملات، وبينهما تداخل كبير لتأثير اللغة ومباحثها على المعاني المتعلقة بالأحكام، أما العنصران الثاني والرابع، وهما: التوحيد، وأصول الشرائع والغيوب، فهما مما لا يقبل التأويل، لأنها فوق حدود المعقول البشري، فموقف العلماء منهما: (آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا).

والذي نخرج به من هذا أن القرآن لا يؤول كله، ففيه جانب ثابت لا يقبل التفاعل مع حركية التأويل، وجانب آخر يقبل التفاعل مع النشاط الدائم للتأويل، وما نود إثباته هنا أن العلماء لما اختلفوا في أقسام التأويل إنما كان اختلافهم ناتجا عن موضوع المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، وعن فهمهم لقوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ.) [آل عمران : 7].

يعرض بين أيدينا أحمد الحصري مسألة المحكم والمتشابه بين السلف والمعتزلة، فيذكر أن مذهب عامة السلف من الصحابة والتابعين – رضي الله عنهم – على أنه لا حظّ للراسخين في العلم من المتشابه، وعلى المؤمنين التسليم واعتقاد أحقية المراد منه عند الله تعالى، ووجوب الوقف في الآية المذكورة على: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ.)..وأما عامة المعتزلة وأكثر المتأخرين من أهل العلم فيقولون بأن الراسخ في العلم يعلم تأويل المتشابه، وأن الوقف على قوله تعالى: (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) لا على ما قبله، والواو فيه للعطف لا للاستئناف، ودليلهم في ذلك: أنه لو لم يكن للراسخين حظ في العلم بالمتشابه إلا أن يقولوا آمنا به كل من عند ربنا، لم يكن لهم فضل على الجهال، فهم يقولون ذلك أيضا، وكذلك روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول: الراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه، وأنا ممن يعلم تأويله.[17]

وأمام هذا الاختلاف نجد أننا بين سببين لغويين أديا إلى هذا التعدد في المعنى، وهما: الوقف على أيهما يكون؟ على كلمة (الله) ؟ أم على صلتها بما بعدها، فتكون الواو في تركيب الجملة تبعا لذلك، إما للاستئناف أو للعطف. وعلى هذا كان الاختلاف بين ابن عباس وتلميذه مجاهد في هذه المسألة، فبينما ذهبت طائفة منهم أُبَيٌّ ابن كعب وابن مسعود وابن عباس أن الواو للاستئناف، ذهبت طائفة على رأسهم مجاهد إلى أن الواو للعطف، واختار هذا القول النووي، فقال في شرح مسلم: إنه الأصح لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته.[18]

والأكثر من ذلك إشكالا أن القرآن كله وصف بالمحكم مرة، وبالمتشابه أخرى، كما يشير إلى ذلك د. محمد التومي، بأن القرآن كله محكم في قوله تعالى: (تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ) [لقمان : 2] وفي قوله: (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ

لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) [هود : 1] ثم بأنه كله متشابه في قوله تعالى: (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ الله) [الزمر : 23]، ثم بأن بعضه محكم وبعضه متشابه في الآية التي بين أيدينا من سورة آل عمران. وبين ذلك بأن إحكام القرآن كله بنظمه نظما رصينا، وتشابهه كله بكونه يشبه بعضه بعضا من حيث ترتيب ألفاظه وتنظيم تراكيبه، وأما جمعه بين الإحكام والتشابه فإنه واضح الدلالة في المحكمات خفيها في المتشابهات.[19]

فالحل الذي اهتدى إليه محمد التومي وكثير من الباحثين لهذا الإشكال بين الإحكام والتشابه، كان بالنظر في مدلول كلمتي الإحكام والتشابه المتغيرة حسب المراد منها في الكلام.

غير أننا لو أطلنا التأمل قليلا في الآية الأولى لوجدنا أنها لا تصف القرآن بالإحكام فقط، بل تدل على التفصيل بعد الإحكام (ثم فصلت)، ونجد الآية الثانية تصف القرآن بالتشابه مقيدا بكلمة (مثاني). فلا إشكال في الآيتين ما دامتا تدلان على التثنية في كل منهما.

وللأستاذ سامر إسلامبولي رأي نستحسنه في المحكم والمتشابه يقول فيه: «.. فالآيات المحكمات هي الآيات ذات الدلالة المانعة للبس والإشكال، وهي بمجموعها تمثل الجانب الثابت للكتاب من حيث المفهوم، ومن هذا الوجه كانت هذه الآيات أصلا ومرجعا للآيات المتشابهة لتقوم بضبطها من حيث الدلالة واستبعاد الخطأ في الفهم لها، مع السماح بتطور فهمها ضمن مفاهيم الآيات المحكمة، ولذلك أطلق الله عز وجل على الآيات المحكمات وصف (أم الكتاب) لأنه تحققت بها صفة الأصل والمرجعية للآيات المتشابهة التي تمثل الجانب المتغير في الكتاب حسب تغير الزمان والمكان..»[20]

وإضافة لهذا المعنى الذي بسطه سامر إسلامبولي، نشير إلى أن المراد بالمتشابه الذي وصف الله متبعيه بالزيغ في قوله: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) [آل عمران: 7] إنما هو التأويل المذموم الذي يثبته الرجوع إلى سبب النزول، إذ نجد أن الذين ذمهم الله بالزيغ هم النصارى الذين قدموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحاجوه في عيسى عليه السلام على أنه ابن الله، فرد عليهم بنفي المشابهة بين الله وعيسى، أي بنفس منهجهم في الادعاء.[21]

مما يؤكد لدينا أن الذم يقع على من اتبع منهج النصارى في التأويل بالقول في آيات الصفات بما لا يليق بجلال الله جل وعلا، والله أعلم.

ومع هذا المعنى الذي انتهينا إليه من خطورة مزالق التأويل بين المحكم والمتشابه، وفساد التأويل عند من أرادوا أن يخدموا القرآن فأفسدوا من حيث أرادوا الإصلاح، جاءت تحديدات العلماء الذين وضعوا للتأويل شروطا خوفا على كتاب الله من الانحراف في المعنى.

فها هو الإمام الجويني يضعنا أمام هذه الشروط نذكر منها:

- أن يكون الناظر المتأول أهلا لذلك.
- وأن يكون موافقا لوضع اللغة، أو عرف الاستعمال، أو عادة صاحب الشرع، وذكر أن كل تأويل خرج عن هذه الثلاثة فغير صحيح.
- وأن يكون اللفظ قابلا للتأويل، بأن كان ظاهرا فيما صرف عنه محتملا لما صرف إليه.
- أن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حمل عليه.
- إذا كان التأويل بالقياس، اشترط بعضهم أن يكون جليا لا خفيا.[22]

فهذه الشروط وغيرها مما ذكره العلماء – وبعضهم أضاف للشروط آدابا أيضا – إنما كان القصد منها حماية القرآن من مزالق التأويل، ودفع التأويل المذموم

عن القرآن الكريم، وليس القصد احتكار عملية التأويل وإغلاق دائرته، بل على العكس تماما، لأننا نجد القرآن نفسه يدعونا إلى تدبر آياته وتفهم معانيه، فلا يملك أهل العلم أن يمنعوا هذا، بل يشترط في تأويل القرآن الأخذ بالقواعد التأويلية التي يفرضها النص على القارئ أو المؤول، كما دعا إلى ذلك حتى بعض النقاد الغربيين في تأويل أي نص، وعلى رأسهم أمبرتو إيكو الذي يشترط القرائن النصية في التأويل ويهاجم التأويلات الخاطئة.

5. خاتمة:

تناولت هذه المحاولة إجابة عن سؤال التأويل بين الانفتاح والتحديد، من خلال الإطار النقدي الغربي في كيفية تعامله مع النص المقدس، ومقابلة ذلك بتعامل التراث الإسلامي مع القرآن الكريم، وإعمال شروط التأويل وضوابطه، خاصة من خلال مفهوم التفسير والتأويل، والمحكم والمتشابه.

وخلصت في الأخير إلى تسجيل النتائج التالية:

- التأويل في النظريات الغربية يقف على حدي نقيض بين من يقدس النص، ومن يعلن موت المؤلف ليعلي شأن المؤوّل.
- بينما في التراث الإسلامي، نجد ثراءً هائلا في خزانة التراث وتنوعا تأويليا بين مدارس التفسير المختلفة، كلها ساهمت في الحفاظ على قيمة النص وقداسته، وأثرت تأويلاته بما يخدم أهل كل زمان ومكان، ويضمن فاعلية أكبر للنص على الواقع.
- كما أنه يمكننا الحديث عن تعدد النصوص المقدسة عند الغرب، بين يدي الحقيقة التاريخية التي تثبت تحريفه، بخلاف الحالة التراثية التي حُفظ فيها النص المقدس، بينما تعددت المدارس التفسيرية، وكثر النشاط التأويلي.

- من أهم ما شاع من مصطلحات في التراث الإسلامي حول قراءة النص القرآني، مصطلحي التفسير والتأويل، باعتبارهما منهجين في الكشف عن الدلالة في الخطاب القرآني.
- والذي خلصنا إليه من كل الآراء التي سقناها في بيان معنى التأويل والتفسير أنه يمكن اعتبار التأويل من المشترك الذي يأخذ جملة من المعاني حسب ما استعمل له، فقد يستعمل فيما يوافق التفسير، وقد يستعمل في أكثر من ذلك.
- من خلال التقسيم الذي بني على أساس الموضوع القرآني، تبين لنا أننا أمام عنصرين –فقط– يقبلان التفاعل مع عملية التأويل.
- التوفيق بين الرأيين المتفارقين في المحكم والمتشابه –أي أصحاب الاستئناف وأصحاب العطف– يكمن في أن الإشكال ليس في الوقف، ولا في الواو هل هي للاستئناف أم للعطف، بل الإشكال كله في تحديد مدلول كلمة التأويل أصلا.
- الآيات المحكمات هي الآيات ذات الدلالة المانعة للبس والإشكال، وهي بمجموعها تمثل الجانب الثابت للكتاب من حيث المفهوم، ومن هذا الوجه كانت هذه الآيات أصلا ومرجعا للآيات المتشابهة لتقوم بضبطها من حيث الدلالة واستبعاد الخطأ في الفهم لها.
- يشترط في تأويل القرآن الأخذ بالقواعد التأويلية التي يفرضها النص على القارئ أو المؤول، كما دعا إلى ذلك حتى بعض النقاد الغربيين في تأويل أي نص، وعلى رأسهم أمبرتو إيكو الذي يشترط القرائن النصية في التأويل ويهاجم التأويلات الخاطئة.
- الشروط التأويلية التي وضعها العلماء، إنما كان القصد منها حماية القرآن من عبثية التأويل، ودفع التأويل المذموم عن القرآن الكريم، وليس القصد احتكار

عملية التأويل وإغلاق دائرته، لأننا نجد القرآن نفسه يدعونا إلى تدبر آياته ووجوب تفهم معانيه.

6.المراجع والإحالات:

1- أمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائية والتفكيكية، ترجمة وتقديم: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط2 2004. – ص 117.

2- ينظر: أمبرتو إيكو، التأويل، ص 77 / 78.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ص 119.

4 – ينظر: حميد لحمداني، القراءة وتوليد الدلالة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2003، ص 30.

5 – ينظر: المرجع نفسه، ص 117.

6 – حميد لحمداني، القراءة وتوليد الدلالة، ص 81.

7 – المرجع نفسه، ص 78.

8 – المرجع نفسه، ص 81.

9 – المرجع نفسه، ص 81.

10- بول ريكور، نظرية التأويل / الخطاب وفائض المعنى، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، ط 1 2003، ص 52 53.

11- أمبرتو ايكو، التأويل، ص 62 63.

12 – ابن منظور، لسان العرب، المجلد 5، دار صادر، ط 3، 1414هـ/ 1994م، ص55.

13- الألوسي [أبو الفضل شهاب الدين]، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ت: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1 1999 م / 1420 هـ، ج1، ص 08.

14 – جاء في معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب ما نصه: «التفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها وفيما يختص بالتأويل»، تحـ: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية بيروت، ط 2 1997، ص 636. وينظر:

15 – ابن منظور، لسان العرب، المجلد 5، ص 33 / 34.

16- أنظر: البياتي حازم سعيد يونس، بين التفسير والتأويل، مجلة الأحمدية، ص 46 / وانظر أيضا: العلواني طه جابر، أدب الاختلاف في الإسلام، ص 42.

17 – أنظر: الحصري أحمد، استنباط الأحكام من النصوص، ص 326 /327.

18 – أنظر: القطان مناع، مباحث في علوم القرآن، ص 217.

19 – أنظر: د. التومي محمد، المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، شركة الشهاب، الجزائر، ط 1989، ص 10 / 15.

20 – إسلامبولي سامر، ظاهرة النص القرآني تاريخ ومعاصرة، الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 104.

21 – النيسابوري [أبو الحسن علي ابن أحمد الواحدي]، أسباب النزول، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ط: 1414 هـ / 1994 م ص 52

22- الجويني أبو المعالي، أصول الفقه / تيسير المهمات في شرح الورقات، تأليف أ.إدريس أحمد عبده، دار الهدى عين ميلة الجزائر، ص 152 / 153.